الإصلاح الحزبي في الجزائر:
مدخل لمتطلبات ترشيد الحكم

د. لعروسي رابح

أستاذ محاضر"أ"

- كلية العلوم السياسية - جامعة الجزائر 3

الإصلاح الحزبي في الجزائر: مدخل لمتطلبات ترشيد الحكم

د. لعروسي رابح
أستاذ محاضر"أ" -
كلية العلوم السياسية -
جامعة الجزائر 3

الملخص :

إن تجاوز النظام السياسي الجزائري لمرحلة التحول الديمقراطي، والانتقال إلى مرحلة دعم الديمقراطية وترسيخها لا يتحقق إلا بمواجهة النقائص التي تشوب هذه العملية، ولا ينبغي أن يقتصر التحول الديمقراطي في الجزائر على الجانب الإجرائي والمؤسسي، وإنما يمتد ليشمل المدخل الثقافي القيمي، ولن يتأتى ذلك إلا بالعمل على إسباغ النمط الديمقراطي على مختلف التنظيمات من أحزاب سياسية ومؤسسات المجتمع المدني، والتي تعتبر بدورها ضمانا لاستمرارية عملية التحول الديمقراطي.

مقدمة :

إن تجاوز النظام السياسي الجزائري لمرحلة التحول الديمقراطي، والانتقال إلى مرحلة دعم الديمقراطية وترسيخها لا يتحقق إلا بمواجهة النقائص التي تشوب هذه العملية، ولا ينبغي أن يقتصر التحول الديمقراطي في الجزائر على الجانب الإجرائي والمؤسسي، وإنما يمتد ليشمل المدخل الثقافي القيمي، ولن يتأتى ذلك إلا بالعمل على إسباغ النمط الديمقراطي على مختلف التنظيمات من أحزاب سياسية ومؤسسات المجتمع المدني، والتي تعتبر بدورها ضمانا لاستمرارية عملية التحول الديمقراطي.

ولقد عرفت الجزائر عبر تاريخها السياسي الحديث عدة تحولات سياسية واقتصادية ولعل أبرز هذه التحولات هي تلك التي استهدفت وجود مؤسسات الدولة.

وقد عرفت سنة 1989 مرحلة هامة في المسار المؤسساتي للدولة تمثلت في حزمة الإصلاحات السياسية، والتي أحدثت قطيعة مع مرحلة الأحادية الحزبية إلى مرحلة جديدة اتسمت بتبني بمبدأ التعددية السياسية وبناء الدولة على أسس ديمقراطية، حيث أصبحت التعددية فيما بعد هي سمة النظام الحزبي الجزائري. وبدأت الجزائر تتجه نحو الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي، بعد أن شعر النظام الحاكم بفقدانه المتزايد لمشروعية نظامها السياسي، فكانت هناك مطالبة داخل هذا النظام بتوسيع هامش الحرية كحرية الصحافة وحرية تكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة، والدعوة إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وتعددية من خلال إجراءات أكثر عمقا لترسيخ قواعد اللعبة الديمقراطية[1] .

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية مركزية حول مسألة البحث في متطلبات إصلاح الأحزاب كأحد مداخل ترشيد الحكم في الجزائر خاصة وفي المنطقة العربية عامة ؟

1- المشاركة السياسية ومتطلبات التقوية :

لقد أصبحت الديمقراطية اليوم من سمات الدولة الحديثة، كما يعتبر البرلمان من أهم معالم المجتمع الديمقراطي لأنه تجسيد لقيم السيادة الشعبية، الحرية والمساواة والمشاركة السياسية، كما تشير فكرة الديمقراطية إلى إشراك الشعب في صياغة نمط حياته من خلال توجيه السياسة والتأثير في عملية الحكم بأوسع معانيها.

وتشير بعض التقارير[2] إلى التمييز بين عوامل سيكولوجية أو قيمية وعوامل تنظيمية في قيام ونجاح المشاركة، **الأولى** تتعلق بقيم كالمساواة واحترام العمل الجماعي لتحقيق الأهداف المشتركة، و**الثانية** تتعلق بالأبنية والمؤسسات وبالتعددية والتنافس بين الجماعات المنظمة، وقد يرتبط بهذه العوامل اعتبارات إضافية أخرى كالمستوى التعليمي، الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتطور التاريخي للمجتمع، جنبا إلى جنب مع أهمية الاتفاق على القيم الديمقراطية، من هنا تكتسب عملية تنشئة جيل من الشباب الفاعل المشارك عن وعي في الحياة السياسية أهمية، تتشارك فيها الأسرة مع المؤسسة التعليمية والإعلامية، إلى جانب مختلف المؤسسات الاجتماعية والسياسية الفاعلة بالمجتمع.

ويضع **فاينر** شروطا لنجاح المشاركة السياسية الفعالة بواسطة الجماعات، منها [3] :

- حرية كاملة غير مقيدة للكلام، وحرية التجمع والوصول إلى مناصب الحكم.

- حرية كاملة غير مقيدة للأفراد لأن يترابطوا معا، ويكونوا جماعات وأحزاباً.

- استجابة تامة، وحساسية متزايدة بين الزعماء والأعضاء داخل الأحزاب والجماعات، فيعبر القادة تعبيرا صحيحا عن وجهات نظر جماهير الأعضاء.

- عضوية كاملة للجماعات، فتشمل كل جماعة الذين تنطبق عليهم شروط العضوية، فلا يعقل أن تمثل الجماعة عددا محدودا من الأفراد لأن تعبيرها حينئذ سيكون مشوها، وكلما كانت الجماعة في عضويتها أقل تمثيلا وأقل اتساعا، كلما كان تعبيرها عن المشاركة أقل شعبية .

وتشير العديد من الدراسات إلى أن وجود نظام حزبي قوي يمكن أن يساعد البرلمان على زيادة درجة التأييد التي يتمتع بها بين المواطنين ويُبقي عليه كيانا فعالا[4]، ذلك أن وجود هذا النظام يمثل ركيزة لنشاط أعضاء المؤسسة التشريعية، حيث تعمل الأحزاب السياسية كمنسق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ففي حين يؤدي الحزب الحاكم دور المؤيد لسياسات الحكومة تؤدي أحزاب المعارضة دور المراقب والناقد [5] .

إن التطور الديمقراطي بما ينطوي عليه من توسيع لنطاق المشاركة السياسية وزيادة فاعليتها، إنما هو رَهنُ تطوير الأحزاب لنفسها ولقدرتها على التأثير بشكل مباشر في الحياة السياسية، الأمر الذي تقع مسؤوليته على عاتق الأحزاب بالدرجة الأولى، كما تلعب دورا مهما في أي مجتمع باعتباره أحد التنظيمات الوسيطة بين الحاكم والمحكوم.

فالحزب السياسي هو التنظيم السياسي الحديث والوحيد الذي يستطيع أن يصبح مصدرا للسلطة السياسية، والذي يستطيع

أن يكتسب بفاعلية طابع المؤسسية، كما له دور في توفير الشرعية والاستقرار في النظام السياسي الآخذ بالتحديث بالرغم من أن هذه الأهمية التي يمثلها الحزب تختلف باختلاف الطابع المؤسسي للنظام السياسي [6].

1-1- الأحزاب الجزائرية: الخصائص والفاعلية:

يمكن إجمال أهم الخصائص في النقاط الآتية:

- يرى البعض في الأحزاب التي أنتجتها التعددية أحزابا ناشئة من العدم، وبأدراج سياسية خاوية، بدون تاريخ أو قاعدة نضالية وهي الصفة التي تنطبق على عملية دمقرطة أكثر مما تنطبق على نظام ديمقراطي، والفرق أن الأولى مؤداها الوصول إلى تشتيت الطبقة السياسية بالقضاء على أي تمثيل أو فعالية في المستوى السياسي [7].

- تعتبر هذه الأحزاب أحزاب أشخاص أكثر منها أحزاب برامج ،إذ أنها تعبر عن مؤسسيها وقادتها وترتبط بهم، الأمر الذي جعلنا أمام التأثير القوي للقيادة على القاعدة الحزبية، وهو أمر تنتفي معه الممارسة الحزبية الديمقراطية السليمة داخل الأحزاب ذاتها.

- ظاهرة الانشقاقات والصراعات التي عرفتها الأحزاب الجزائرية وذلك بسبب عدم تداول السلطة داخلها بالأساليب الديمقراطية التي استمرت تطالب السلطة بها [8]، ولم تسلم منها معظم الأحزاب بما فيها الحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني)، سيما وأن الأحزاب الجزائرية تفتقر لأية آلية لتسوية الصراعات الداخلية، وفي حالة وجود مثل هذه الآلية نظريا كالانتخابات فإنها تكون شكلية، فضلا عن أن رئيس الحزب يلعب دورا رئيسيا في الحيلولة دون حسم هذا الصراع، للحفاظ على ولاء الأطراف كلها، والاحتفاظ بدور الموازن للحزب كما أن معرفة كل الأطراف بأن الخروج من الحزب

يعني فعليا - في ظل صعوبة إنشاء أحزاب جديدة - اعتزال العمل السياسي، الأمر الذي يؤدي بكل طرف إلى الدفاع عن المواقع التي يشغلها، حتى لو انعكس ذلك على أداء الحزب، كما شهدت النخبة الحزبية صراعات متعددة مرتبطة بالنفوذ والاختلافات السياسية والفكرية، والتي أثرت سلبا على تماسك الأحزاب وأدت إلى حدوث انشقاقات واستقالات.

- تمارس السلطة سياسة مزدوجة على قدر كبير من التعارض والتناقض، فهي من الناحية الإعلامية والخطاب السياسي المعلن تقر بالديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية والتداول السلمي على السلطة، لتلميع صورتها على الصعيد الخارجي، لكنها في سياسات الممارسة العملية وقناعاتها لا تؤمن بالديمقراطية وتسلك طريقا مغايرا تستخدم فيه وسائل الترغيب والترهيب وشراء الذمم واستمالة بعض الأفراد لتشكيل كيانات حزبية هزيلة تسير في فلك النظام .

- إن الأحزاب الجزائرية تفتقد إلى نخبة مؤمنة ملتزمة بالديمقراطية وقادرة على مؤسسة هذه الأحزاب، وتلك هي القضية المحورية في أي تحول ديمقراطي، أي القدرة على بناء المؤسسات وتدعيمها والحفاظ عليها، كل ذلك أثر سلبا على مسيرة التحول الديمقراطي في الجزائر، ومنه فإن انعدام الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية أدى إلى عرقلة عمليات التحول الديمقراطي، ويتضح ذلك من خلال الغموض الذي يسود عملية صنع القرار الحزبي، فضلا عن تمتع رؤساء الأحزاب بصلاحيات واسعة بمقتضى قوانينها الأساسية، الأمر الذي أدى إلى نشوب خلافات وصراعات داخل هذه الأحزاب، وذلك لعدم إشراك المستويات التنظيمية المختلفة في صنع القرار داخل الحزب حيث ينفرد بهذه العملية رئيس الحزب، وفي أحسن الأحوال رئيس الحزب ومعه

مجموعة قليلة من النخبة، وهذا يعكس غياب الديمقراطية في أغلب هذه الأحزاب وتركز سلطة اتخاذ القرار في عدد قليل من قادة الحزب دون مشاركة حقيقية .

- تعاني الأحزاب الجزائرية من ضعف الوجود الجماهيري، واعتماد القيادة على الأشخاص والصراعات الداخلية وضعف هياكلها التنظيمية، خاصة فيما يتعلق بإعداد الكوادر والقيادات، واستكمال بناء الوحدات الأساسية وغيرها، مما ينعكس سلبا على قدرتها وعلى أداء دورها بفعالية .

2-1- العلاقات بين الأحزاب :

يكاد مجال التنافس الحزبي الحقيقي بين الحزب الحاكم * وأحزاب المعارضة** منعدما، وذلك لعدم وجود توازن سياسي بينها، حيث نجد حزب جبهة التحرير الوطني هو المهيمن فله الأغلبية في البرلمان وكذا يسيطر على أغلب المجالس البلدية والولائية، ولا توجد أحزاب أخرى تتناسب إمكانيتاها مع إمكانيات حزب جبهة التحرير الوطني، كما نلمس هناك مساندة الإدارة على كامل مستوياتها لحزب الأفلان، وهي بذلك تخرج عن الدور المحايد الذي يفترض أن تتسم به الإدارة الحكومية في ظل تعدد الأحزاب، وانعكس ذلك على طبيعة العلاقة بينهما، وهذا من شأنه يثير حقيقة مطلقة وهي أن المبدأ الذي يستند إليه نظام تعدد الأحزاب، وهو مبدأ تداول السلطة يصبح لا معنى له في ظل وجود حزب يمارس دوره من خلال مفهوم استمراره في السلطة، ولا يقتصر الأمر على هذا فقط، حيث تزداد العلاقة بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة تعقيدا بالنظر إلى كون رئيس الدولة هو رئيس حزب جبهة التحرير الوطني، وبالتالي أصبح الرئيس أحد أطراف التنافس الحزبي، بل إن الكثير من الانتقادات الموجهة

لحزب جبهة التحرير الوطني أصبحت توجه إلى رئيس الدولة، حيث يصعب الفصل بينه وبين حزب جبهة التحرير الوطني .

أما عن العلاقة بين أحزاب المعارضة، فكانت هناك محاولات للتعاون والتنسيق بين هذه الأحزاب، حيث تعددت اللقاءات والاجتماعات المشتركة بينها في محاولة للالتقاء حول رأي مشترك لمواجهة قضايا مختلفة، ولكن هناك عوامل وضعت حدودا على فاعلية هذا التعاون، ومنها الانقسامات الفكرية والمصالح الضيقة، والشكوك المتبادلة بينها، وقدرة النظام الحاكم على إحداث الانقسامات بين المعارضة باجتذاب بعض عناصرها، وبالتالي أخفقت المعارضة حتى الآن في التكتل في جهة واحدة لمواجهة تكتل الحزب الحاكم (التحالف الرئاسي)، على الرغم من وجود عوامل عدة تدفع هذه الأحزاب للتوحد، على الأقل لكونها جميعاً تعاني من الضغوط نفسها، فضلا عن اتفاقها حول عدد من القضايا والمواضيع المتعلقة بالحريات العامة وقواعد الديمقراطية .

3-1- الأحزاب والمشاركة السياسية :

تتسم المشاركة السياسية من خلال الأحزاب الجزائرية بالضعف والمحدودية، إذ أنها لم تنجح في حث الجماهير على المشاركة وفتح قنوات جديدة بين الجماهير وصانع القرار، ومن عوامل ذلك ومؤشراته في الوقت نفسه نذكر:

- عدم اهتمام المواطن بالمشاركة السياسية نتيجة السلبية واللامبالاة، والعزوف عن التصويت، وانخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات، وقد يعد ذلك اختيارا من جانب المواطنين بعد المشاركة، وهو ما قد يكون رفضا أو احتجاجا سلبيا من جانبهم على طبيعة الإطار السياسي والقانوني السائد، وضعف فاعلية الأحزاب في الحياة

السياسية، ناهيك عن عدم تمتعها بقاعدة جماهيرية، وقدرتها المحدودة على التغلغل وسط الجماهير.

- معاناة الأحزاب السياسية من ضعف حجم العضوية وخاصة العضوية النشطة، وذلك نتيجة أسباب عديدة منها عدم الاقتناع من جانب أكثرية المواطنين بفاعلية الأحزاب، والرغبة في الحفاظ على الاستقلالية في الآراء والمبادئ، كون أغلب الأحزاب الجزائرية هي أحزاب أشخاص تفتقر إلى مشاريع واضحة تخدم المواطن، فضلا عن الاعتقاد بأن المناخ السياسي غير ديمقراطي ويقيد الحريات .

- عوامل ترتبط بالإطار القانوني والسياسي، كاستمرار بعض القوانين المقيدة للممارسة الحزبية بصفة خاصة وللحياة السياسية بصفة عامة، مثل قانون الطوارئ منذ سنة 1992 بالرغم من رفعه وتعديل ذات القانون واستبداله بقانون جديد تم وضعه في سياق إطار ما يسمى بمكافحة الإرهاب، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد عوامل ترتبط بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين من تدني مستوى الدخل والقدرة الشرائية، ناهيك عن نسبة الأمية التي تؤثر سلبا على المشاركة السياسية .

4-1- الأحزاب والتنشئة السياسية :

تُؤَكد الأحزاب الجزائرية على دورها في عملية التنشئة، على مستوى النصوص والوثائق الحزبية وحتى على مستوى الخطاب، إلا أن واقع التجربة أثبت بأن هذه الأحزاب وبكافة تنظيماتها لم تستطع أن توفر المناخ الملائم للإسهام في تنشئة المواطن ورفع وعيه السياسي، ومن مؤشرات ذلك الطابع الموسمي للأنشطة الثقافية للأحزاب، والذي يرجع في جانب كبير منه إلى عدم توفر الاعتمادات المالية اللازمة، باستثناء أحزاب ما يسمى "التحالف الرئاسي" الذي تتوفر لديه الاعتمادات المالية والتسهيلات اللازمة، وبالرغم من هذا لم

تكن الأحزاب الثلاثة (الأفلان والأرندي وحمس) في أحسن حال من أحزاب المعارضة، ويعود ذلك أيضا إلى مشكلة توفير الكوادر التثقيفية*، فالقيادات الأساسية القادرة على التثقيف بشكل مفيد متقدمة في السن ومشغولة بأعمال مهنية وأكاديمية.

ومما سبق يمكن أن نخلص إلى مشهد التعددية الحالية في الجزائر على النحو الآتي [9]:

- من أجل التحكم في المؤسسات والمجال السياسي، يعتمد النظام على حزبين رئيسين وزنهما السياسي متغير، وخاضع لتطورات ميزان القوى بين مختلف الجماعات والزمر المكونة للطبقة الحاكمة : حزب التجمع الوطني الديمقراطي (الأرندي) الذي هيمن على السلطة من جوان1997 إلى ماي 2002، إذ تميزت هذه المرحلة بجفاء بين السلطة وحزبها القديم جبهة التحرير الوطني، بعد ماي 2002 وإلى اليوم حدثت المصالحة وعادت الجبهة واستعادة مكانتها وموقعها كما كان في عهد الأحادية .

- الأخذ بأسلوب سياسة الإدماج والرقابة للتيار الإسلامي، وتفضيل حزبين إسلاميين بالتناوب وحسب الظروف، واليوم تتميز الصورة بتحالف قوي وتام بين السلطة وحركة مجتمع السلم وإدماج حركة الإصلاح الوطني في المؤسسات المنتخبة مع رقابة تصرفاتها .

- أما الأحزاب الأخرى فيُمنح البعض منها حصصا من التمثيل يتناسب مع وزنها وثقلها في السلطة، فنجد تمثيلا لجبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في مناطقهما التقليدية أي بمنطقة القبائل، وكذا تمثيلا لحزب العمال إلى جانب منح الأحرار تمثيلا مناسبا وكل ذلك تأكيدا للطابع التعددي للنظام، ونجد أيضا تمثيلا وبجرعات محددة ومدروسة لتشكيلات

قليلة الوزن في الساحة السياسية الوطنية وقابلة للتوظيف من قبل السلطة عند اللزوم.

والجدير بالذكر في هذه الصيغة استبعاد تداول السلطة، فهناك تداول بين الجماعات ولكن داخل النظام، تنتقل السلطة أو يعاد توزيعها على مختلف الجماعات المتصارعة باستمرار عليها، فالتداول يتم إذا على مستوى البنى غير الرسمية للنظام .

5-1- متطلبات تقوية التعددية الحزبية في الجزائر : مداخل الإصلاح

مما سبق، ولتجاوز هذا الوضع، فإن الأحزاب مطالبة الآن بالتحرك في أكثر من اتجاه لإعادة صياغة دورها في الحياة السياسية[10]، وفي هذا يتطلب الأمر:

1- في مجال إصلاح البيئة المحيطة بالأحزاب :

إن متطلبات الإصلاح فيما يحيط بالأحزاب السياسية والتي تقع على عاتق النظام السياسي في المرحلة المقبلة تتوقف على تنشيط التعددية الحزبية وترجمتها إلى واقع سياسي فعلي وتجاوز تقاليد وممارسات "الإجماع السياسي" ما يفيد مواجهة أزمة عدم المشاركة السياسية واللامبالاة، ويَفرض على النظام السياسي توفير عدد من المتطلبات ومنها :

ا- وضع الضوابط للحالات التي تجيز إعلان حالة الطوارئ بشكل دقيق ومحدد وعلى سبيل الحصر.

ب- تقرير سلامة العملية الانتخابية وضمان نزاهتها عن طريق عدم تدخل السلطة التنفيذية فيها، وتحقيق الحياد الحقيقي للإدارة في جميع مراحلها.

ج- ضمان حرية تأسيس الأحزاب السياسية على اختلاف تياراتها الفكرية والسياسية مادامت مشروعة الغاية وسلمية

الوسائل، وذلك بإعادة النظر في القوانين والإجراءات المتحكمة في التعددية السياسية والعملية الانتخابية والحقوق والحريات وسد الثغرات [1]، بما يضمن إزالة القيود على الممارسة الحزبية والنقابية والصحفية.

د- احترام التعددية الفكرية والحزبية والتداول على السلطة واحترام حقوق الإنسان .

هـ- إعطاء مساحة إعلامية كافية في الإعلام الوطني خاصة المسموع والمرئي، سيما للأحزاب الصغيرة حتى تتمكن من تعريف الجماهير بنفسها، وهو ما قد يساهم في حل جزء من المشكلة التمويلية، ونشر الوعي السياسي لدى الجماهير .

و- حل مشكلة التمويل بطريقة مناسبة عن طريق تعديل قانون الأحزاب، أو زيادة الدعم الحكومي لها، أو السماح لها بجمع تبرعات لمشاريع خدماتية تربطها بالمجتمع، بالإضافة إلى تبرعات العمال واشتراكات العضوية[11] .

2- في مجال إصلاح الأحزاب عامة :

على الأحزاب السياسية بما فيها أحزاب التحالف الرئاسي أن تواجه ما بداخلها من صراعات واختلافات وما تعانيه من قصور وضعف، وهذا بدوره يتطلب :

- استكمال البناء التنظيمي القاعدي، الذي يعتبر أساس الاتصال بالجماهير، على أن يمتد النشاط التنظيمي لهذه الأحزاب إلى جميع أنحاء الوطن وبشكل دائم، وبالتالي يتخلص النشاط التنظيمي من صفة الموسمية وقصره على العاصمة والمدن الكبرى، وذلك ما يحقق توسيع قاعدة مشاركتها في التنمية المحلية.

- تحديد كيفية صنع القرار الحزبي، على أن يكون ذلك في إطار الديمقراطية الحقيقية التي يقتنع بها جميع تيارات الحزب، وبالتالي التخلص من قصر هذه العملية على رؤساء الأحزاب ونخبة حزبية محدودة، فضلا عن القضاء على العديد من الصراعات والخلافات التي تنشب بسبب شخصانية السلطة، كما يُفترض استخدام الانتخاب بدلا من التعيين في وظائف الحزب القيادية وتنظيماته الوطنية والمحلية.

- ضرورة تطوير الخطاب السياسي للأحزاب، والتخلي عن الشعارات والأيديولوجيات التي فقدت مصداقيتها في أرض الواقع، واستخدام الصحف الحزبية كمنابر للتثقيف بما يحقق لها التواصل مع فئة الشباب واجتذابها بتناولها لقضاياها وهمومها، ومنه جذبها إلى دائرة المشاركة عن وعي واقتناع.

- التعاون والتنسيق بين الأحزاب السياسية بما فيها أحزاب التحالف الرئاسي لمواجهة القضايا المصيرية الوطنية الداخلية والخارجية، وكذا التنسيق بين أحزاب المعارضة ووقوفها صفا واحدا في القضايا الانتخابية والدعاية، لتحويل المعارضة إلى جبهة قوية، بما يتطلبه ذلك من ضرورة تجاوز التناقضات الإيديولوجية والفكرية والسياسية بينها .

- أهمية أن تتيح الأحزاب السياسية الفرصة كاملة للكوادر المؤهلة لخوض العمل السياسي، وتجنيد ذوي الشعبية، وتنشئة صف ثان داخل الحزب لقيادته في المستقبل بما يساهم في تجديد الدماء في شرايين هذه الأحزاب [12].

- تقديم برامج واقعية لها مصداقيتها لدى الجماهير، وأن تكون برامج متكاملة، وليست مجرد "آراء في قضايا"، فالحزب المعارض هو في الحقيقة "حكومة الظل"، عليه تقديم تصور بديل

لتصور الحزب الحاكم، بما يشعر الجماهير أنها لو أعطته ثقتها فإنه سيكون قادراً على العمل في مختلف المجالات، وربما ينجح.

- كما على الحزب الذي يفوز بالانتخابات أن يتسم أيضا بالمصداقية، أي التماثل بين الوعود التي قدمها في الحملة الانتخابية، والسياسات التي ينتهجها بعد فوزه في الانتخابات، ومنه فالمصداقية إلى جانب عوامل أخرى تدعم فرصته في نيل التأييد والعكس صحيح.

- الانخراط في العمل العام، غير السياسي، مثل العمل التطوعي، أو مشاريع البيئة، ومحو الأمية، وحماية المستهلك، دمقرطة العمل النقابي ... بدلا من الاكتفاء بمطالبة الحكومة بالقيام بذلك .

- ضرورة فك الارتباط بين بعض المناصب التنفيذية والمناصب السياسية داخل الحزب، سعيا نحو تفرغ أكثر، وإعادة الاعتبار للوظيفة الحزبية باعتبارها لا تقل أهمية عن الوظيفة التنفيذية في المجتمع.

- إرسال مسودة النصوص القانونية (مشاريع/اقتراحات) إلى الأحزاب السياسية طلبا لمشورتها، قبل عرضها على السلطة التشريعية.

- إن الأحزاب الحديثة هي مؤسسات سياسية واجتماعية، إذ لا بد من ضرورة الاهتمام بالدور الاجتماعي من خلال تقديم بعض الخدمات الاجتماعية والإنسانية، والتي قد تكون كمدخل لزيادة عضوية وشعبية هذه الأحزاب [13]، كما أنها مؤسسات اقتصادية متكاملة توفر تمويلها من خلال شركات ومؤسسات إعلامية رابحة، وتدار على أسس اقتصادية تقوم بالإنفاق على الحزب، حملاته وبحوثه ومنه تستطيع الأحزاب أن تساهم إلى حد كبير في تجاوز تلك

التحديات، باعتبارها الوسيلة الرئيسية للتحديث والتنمية، إلى جانب وسائل أخرى كالبيروقراطية والمؤسسة العسكرية والنقابات [14] .

3- في مجال تشجيع المشاركة السياسية :

- دعوة الشخصيات العامة ذات الكفاءة والرأي إلى العمل الحزبي، وخوض غمار العمل السياسي لأهمية دورهم في صنع المستقبل فإن لم يصنع الحكماء مستقبل الوطن فمن يصنعه.

- تبني برامج وسياسة تثقيفية تنفذ في مختلف وسائل الإعلام والتعليم لإنقاذ الجيل القادم سيما فئة الشباب من السلبية السياسية، واستخدام وسائل الإعلام الضخمة والشخصيات العامة ذات الشعبية في هذه البرامج، من خلال إرساء تقاليد وثقافة عامة بين الجماهير تكون مواتية لإقامة نظام سياسي شرعي وديمقراطي وتعددي، ومثل هذا النظام لابد أن يعتمد على وجود برلمان [15].

ومع أن هذه التحديات عديدة ومهمة، فإن فاعلية الأحزاب السياسية وتقوية بنيتها ومنها دعم المشاركة السياسية[16]، ترتبط برؤية النظام السياسي لطبيعة الدور الذي تقوم به أحزاب المعارضة، فإما يكون دورا حقيقيا وبالتالي إلغاء القيود المفروضة على التعدد الحزبي، وإما يكون دورا شكلياً بفرض المزيد من القيود، كما ترتبط أيضا بقدرة الأحزاب على مواجهة أزماتها الداخلية التي أفقدتها كثيرا من قيمتها لدى المواطن الجزائري .

وهكذا تصبح نقطة البداية في ممارسة الشعب لسلطته، انتخابات تشريعية نزيهة لا مجال فيها لأي تزوير، وفقا لنظام حزبي متوازن وحكومات تحوز على ثقة ممثلي الشعب لتمارس سلطاتها وفقا للدستور والقانون، على نحو يحقق مصلحة الشعب، وقضاء مستقل ونزيه فعلا لا سلطان عليه إلا القانون وحده، إلى جانب رأي

عام حر من حقه أن يقول كلمته عند أي اعوجاج أو انحراف يصدر عن أي سلطة كانت [17].

نخلص في الأخير :

- من مرتكزات الديمقراطية في بعدها السياسي، السماح بتشكيل الأحزاب السياسية، والسماح للشعب بالانخراط فيها والتفاعل مع برامجها وسياساتها، إذ لا حياة سياسية رشيدة دون تضارب للأفكار ومن ثم تفاعلها مع بعضها البعض، كما أن الأحزاب ومختلف التنظيمات السياسية والاجتماعية هي أدوات يستعملها الشعب للتعبير عن خياراته وطموحاته، ولا شك أن أحد الأمور لمنع استبداد السلطة وديكتاتوريتها هو وجود مؤسسات حزبية فعالة التي تساهم في كشف الأخطاء وتراقبها، وتمنع السلطة من الانحراف عن بنود الدستور.

- إن للأحزاب السياسية أثر كبير في سلوك أي برلمان ديمقراطي باعتبارها تجمع وتبلور لأفكار ومواقف القاعدة الجماهيرية، فالنظام الديمقراطي يقوم على مبدأ حكم الشعب لنفسه ومصلحته مهما كان هناك اختلاف حول المرجعية الحاكمة، وهو الذي يسمح للحزب صاحب الأغلبية بتولي مقاليد الحكم بعد انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، فإذا كانت الأحزاب السياسية تقوم على مبادئ سليمة ويتزعمها قادة يحترمون تلك المبادئ ويعملون على تنفيذها بعيدا عن العمل الانتهازي، وكذا التعامل من موقع المعارضة بمسؤولية مع الحكومة من خلال تثمين نجاحاتها وكشف سلبياتها بهدف الإصلاح والتقويم، وإذا اتسمت ممارسات الأحزاب داخل المؤسسات وخارجها بالسلوك الرشيد لمساعد وتقوية وتمتين أداءها، فإن هذا سوف يؤدي إلى بناء جسور الثقة ما بين المؤسسات والمجتمع، وذلك لدفع مسيرة الإصلاح السياسي ككل.

قائمة المراجع المستعملة :

01- محمد كنوش, "التجربة الديمقراطية في الأردن", **المستقبل العربي**, العدد 257, بيروت, مركز الدراسات الوحدة العربية, جويلية، 2000.

02- برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي :

http://www.pogar.org/arabic/governance/participation.asp

: 2008/07/15

03- عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، 2006 .

04- هاشم عمرو ربيع، "دور البرلمانات في عملية التحول الديمقراطي في البلدان العربية"، **مستقبل البرلمان في العالم العربي (تحرير علي الصاوي)**، القاهرة، دار النهضة العربية، 2000 .

05- صالح بلحاج، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر : 2010.

06- كريم السيد، "إصلاح ماذا في الحياة البرلمانية"، **الإصلاح البرلماني : أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبرنامج البرلماني** (تحرير علي الصاوي)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 2003.

07- مدحت أبو نصر، **الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية**، أستراك للطباعة والنشر، ط1، مصر الجديدة، 2004.

08- مجموعة باحثين، **المساءلة والمحاسبة (تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية)**، بيروت : المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2007.

09-Ulrike Liebert and Maurizio cotta, eds, **Parliament as a Central site in Democratic Consolidation in Southern Europe**, London, printer publishers, 1990.

10- John c, wahlk and Heinz Eulau, **The legislative system : Exploration in legislative behaviour**, New York, Inc, 1962.

11- Vernon, Bogdanor, eds, **The Blackwell Encyclopaedia and political science**, oxford : black well publishers, 1991.

12-Dadsi (D)et Dou kali (L), **"Algérie : les années de tous les danger "présence africaine**, Dakar, 1994.

13- Eric Shaw, » New Labour : New Pathways To Parliament, **Parliamentary Affairs,** London, vol 54, n° 01, January 2001.

14- Philip Cowley (eds), **Conscience and Parliament**, London : Frank Cass, 1998.

15- Ulrike Liebert ,**Parliament as a Central site in Democratic Consolidation** London :Mc Gill press, 2001 .

الهوامش :

[1]- محمد كنوش, " التجربة الديمقراطية في الأردن", **المستقبل العربي**, العدد 257, بيروت, مركز الدراسات الوحدة العربية, جويلية، 2000. ص180.

[2] - أنظر برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: http://www.pogar.org/arabic/governance/participation.asp :2008/07/15

[3]–عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، 2006، ص 323.

[4] -Ulrike Liebert and Maurizio cotta, eds, **Parliament as a Central site in Democratic Consolidation in Southern Europe**, London, printer publishers, 1990, p 265.

أنظر أيضا :

John c, wahlk and Heinz Eulau, **The legislative system : Exploration in legislative behaviour**, New York, Inc, 1962, p 117.

[5] - Vernon, Bogdanor , eds , **The Blackwell Encyclopaedia and political science** , oxford : black well publishers , 1991, p 295.

[6]– عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق، ص 140.

[7] -Dadsi (D) et Dou kali (L), **"Algérie: les années de tous les danger "présence africaine**, Dakar, 1994, p137.

[8]- هاشم عمرو ربيع، "دور البرلمانات في عملية التحول الديمقراطي في البلدان العربية"، **مستقبل البرلمان في العالم العربي** (تحرير علي الصاوي) ، القاهرة ، دار النهضة العربية، 2000، ص 365.

[*]- يبقى حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الحاكم، مع التذكير أنه تم تأسيس ماسمي ب " **التحالف الرئاسي** " الذي يضم إلى جانب **حزب جبهة التحرير الوطني كل من حزبي التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم**، والذي تم تشكيله في فيفري 2004، وانسحبت منه حركة مجتمع السلم في جانفي 2012.

[**]- **أبرز أحزاب المعارضة** نجد : جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حزب العمال، الجبهة الوطنية الجزائرية، حركة الإصلاح الوطني، حركة النهضة.

[*] - تجدر الإشارة إلى أنه وخلال السنوات الأخيرة بدأت تظهر ما يسمى "**الجامعة الصيفية**"، والتي تنظم سنويا خلال الصيف من طرف الأحزاب السياسية تتناول دورات تكوينية و جلسات وحلقات نقاش وتقييم لحصيلة الحزب ومختلف أنشطته خلال تلك السنة، إلا أن ما يعاب على هذه اللقاءات أنها غير مفتوحة على الجماهير وإنما تقتصر على المناضلين وفقط .

[9]- صالح بلحاج، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 2010 ، ص167.

[10]- Eric Shaw, » New Labour : New Pathways to Parliament, **Parliamentary Affairs,** London, vol 54, n° 01, January 2001, p 35-52.

[11]- كريم السيد، " إصلاح ماذا في الحياة البرلمانية "، **الإصلاح البرلماني: أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبرنامج البرلماني (**تحرير علي الصاوي**)** ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،2003، ص 197 .

[12]- مدحت أبو نصر، **الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية**، أستراك للطباعة والنشر، ط1، مصر : 2004، ص 158.

[13]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[14]- هاشم عمرو ربيع، مرجع سابق، ص 370.

[15]- Philip Cowley (eds), **Conscience and Parliament**, London : Frank Cass, 1998, pp , 15-16.

[16]- Ulrike Liebert, **Parliament as a Central site in Democratic Consolidation,** Opcit, p 26.

[17]- مجموعة باحثين، **المساءلة و المحاسبة (تشريعاتها و آلياتها في الأقطار العربية)**، بيروت : المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2007 ، ص 98.